

قضاء زاخو في التقسيمات الإدارية العثمانية 1842-1918

نزار أيوب حسن

قسم التاريخ، فاكولتي العلوم الإنسانية، جامعة زاخو، اقليم كردستان - العراق.

تاريخ الاستلام: 2017/10 تاريخ القبول: 2017/12 تاريخ النشر: 2017/12 <https://doi.org/10.26436/2017.5.4.498>

ملخص:

تعتبر مدينة زاخو من المدن الكردية المهمة في الوقت الراهن نظراً لموقعها الجيوستراتيجي الواقعة بالقرب من الخط الحدودي الفاصل بين دول العراق، تركيا وسوريا. وقد جعل الموقع الجغرافي من هذه المدينة مركزاً اقتصادياً كبيراً، فهي البوابة الرئيسية للتعاملات التجارية بين كردستان والعالم الخارجي، هذا فضلاً عن كونها غنية بالثروات الزراعية والمعدنية. من جانب آخر زاخو هي مدينة عريقة ومن المراكز الحضارية المهمة في منطقة بهدينان، الا ان تاريخ هذه المدينة لم تحظ بالاهتمام الذي يليق بماضيها العريق و مكانتها الحالية.

تحاول هذه الدراسة بالاعتماد على الوثائق العثمانية الأصلية والأصدارات العثمانية الرسمية بيان تطور موقع زاخو في التقسيمات الادارية العثمانية منذ سقوط امارة بهدينان في 1842 لغاية السيطرة البريطانية على كردستان الجنوبية ومدينة زاخو في عام 1918، ملقياً الضوء على مكان زاخو في الولايات والسناجق العثمانية، وتشكيل قائممقامية قضاء زاخو والنواحي المرتبطة بها.

الكلمات الدالة: قضاء زاخو، الدولة العثمانية، التقسيمات الادارية.

1. المقدمة

بدرجة القائممقامية. كما يلقي البحث الضوء على قائممقامية زاخو وتسلسل القائممقامون الذين تولوا الادارة في قضاء زاخو.

من المواضيع الاخرى التي تناولها البحث هي موضوع النواحي المرتبطة بقضاء زاخو، وحاول البحث دراسة تاريخ تلك النواحي ومتابعة التطورات الادارية التي شهدتها تلك النواحي منذ فترة تأسيسها لغاية عام 1918.

بالنسبة الى مصادر البحث، اعتمدت الدراسة بشكل رئيسي على الوثائق العثمانية الأصلية الموجودة في دفاتر المهمة العثمانية والمصادر الاخرى المتفرقة في الأرشيف العثماني، كما اعتمدت على الأصدارات الرسمية العثمانية وعلى وجه التحديد السالنامات العثمانية وهي عبارة عن سجلات تحتوي على تفاصيل الجانب الإداري للدولة العثمانية خلال سنة واحدة. كما اعتمدت الدراسة على عدد من الكتب والرسائل الجامعية باللغتين التركية والعربية والتي اهتمت بدراسة جوانب من التاريخ الإداري للمناطق التي تنتمي اليها مدينة زاخو. وفي الختام ورد ذكر أهم الاستنتاجات التي توصلت اليها الدراسة.

2. موجز تاريخ الإدارة في زاخو منذ السيطرة العثمانية لغاية

1842

لا يعرف الكثير عن تاريخ زاخو في بداية السيطرة العثمانية، ويقول البدليسي ان هذه المدينة كانت مركزاً لإمارة مستقلة تدعى باسم

تعد مدينة زاخو من المدن الكردية الرئيسية في جنوب كردستان، وتدل المواقع الأثرية الموجودة في المدينة والمناطق التابعة لها على وجود تاريخ عريق لها، الا ان تاريخ زاخو في العه العثماني لحد الآن لم يكتب في إطار بحث علمي موثوق، ويعود السبب وراء ذلك الى قلة وندرة الوثائق والمصادر التاريخية من جهة والإهمال الذي تعرض له المدينة من جميع النواحي ولاسيما من الناحية الثقافية الحضارية.

بدأت الجامعات والمراكز العلمية في منطقة بهدينان في السنوات الأخيرة بإجراء بحوث علمية حول تاريخ قضاء زاخو الا ان هذه الدراسات والبحوث اقتصرت على دراسة تاريخها المعاصر وعلى وجه التحديد فترة ربط كردستان الجنوبية بالدولة العراقية الحديثة. لذلك إرتأى الباحث كتابة بحث حول تاريخ قضاء زاخو من الناحية الادارية منذ سقوط امارة بهدينان في 1842 لغاية نهاية السيطرة العثمانية على زاخو وكوردستان الجنوبية في عام 1918.

اقتضت طبيعة المادة تقسيمها على تمهيد تاريخي وثلاثة مباحث. في المبحث التمهيدي اهتمت الدراسة بمتابعة سريعة لموقع زاخو في التقسيمات الادارية العثمانية خلال سنوات 1514 لغاية 1842. اما المباحث الأخرى فقد القت الضوء على ادارة زاخو خلال فترة 1842 حتى 1852، حيث شهدت السنة الأخيرة تحويل زاخو الى قضاء

سنديان نسبة الى عشيرة سندي، وقد سيطر الأمير حسن بن الأمير سيف الدين البهيداني عليها وضمها الى إمارته¹.

الا ان هذه المنطقة وقعت تحت السيطرة الصفوية خلال أعوام 1507-1508 شأنها شأن بقية اجزاء كردستان. وفي عام 1515 دخلت هذه المنطقة الى النفوذ العثماني بعدما "توحد" الأميران حسن البهيداني وإبنه السلطان حسين مع الأمير بدر بك البختي².

لاتوجد معلومات صريحة حول تبعية إمارة سندي لإحدى الإماراتين بعد إعادة السيطرة على زاخو، ولكن يرجح انها بقيت إمارة مستقلة عن كليهما لغاية النصف الثاني من القرن السادس عشر، لأن البدليسي يقول في وقت تأليف كتابه (شرفنامه)، وهو سنة 1005هـ/ 1597م، انه "لا يزال الشخص المدعو يوسف بك من حفدة هذه الأسرة -أي السندي- على قيد الحياة ويتولى الخدمات الحكومية لدى حكام الجزيرة"³. وفي الحقيقة هناك أدلة على ما ذكر، ففي وثيقة مورخة في 8 ذي القعدة 967هـ/ 30 تموز 1560 ورد أمر الى ولاية دياربكر وبعض الإمارات الكردية التابعة لها ومنها أمير إمارة سندي⁴، ولكن يلاحظ عدم ورود إسم أمير بهدينان فيها ويدل ذلك الى عدم تبعية السندي لإمارة بهدينان.

ومن الأدلة الأخرى على ذلك هو خضوع مدينة زاخو لعمليات المسح و التحرير التي كانت الدولة تجريها في المناطق الواقعة تحت حكمها المباشر وغير المباشر بغرض استيفاء الضرائب والرسوم منها، في حين ان إمارة بهدينان كانت تتمتع بمستوى الـ(حكومت)⁵، وبموجب القانون العثماني ولم تكن تخضع لتلك الإجراءات. ففي عام 1540 و 1575 خضعت زاخو للإحصاء وكانت ضريبتها في العام الأول 60 ألف آقجة و إزداد هذا الرقم في السنة الأخيرة الى 100 ألف آقجة (= درهم عثماني)⁶.

وبعد سيطرة أمراء بهدينان على زاخو أخذت المدينة تدار من قبل احد أفراد الأسرة الحاكمة في العمادية وإستمرت هذه الحالة حتى سقوط الإمارة في عام 1842. ففي عام 1574 كان أمير سنجق زاخو (قباد بك ابن سلطان حسين بك)⁷. وفي 1575 كان بهرام بك ابن السلطان حسين بك يدير الحكم في زاخو⁸، وفي عام 1584 كان الأمير سيدخان بك ابن قباد بك يحكم سنجق زاخو⁹، وحكم بهرام بك ابن سلطان حسين بك مدينة زاخو مرة أخرى في 1584¹⁰، وفي 1025هـ/ 1616م ورد ذكر أمير زاخو مصطفى بك الذي اشتكى لدى الباب العالي من تدخلات أمير جزيرة بوتان شرف بك في أمور سنجقه¹¹.

هناك أمر آخر يجب الإشارة اليه وهي شيوع إطلاق تسمية (سنجق سندي سليماني) = سليفاني على سنجق زاخو خلال القرن السادس عشر¹².

وفيما يتعلق بتبعية زاخو للولايات العثمانية، فبعد دخولها تحت السيطرة العثمانية في 1515 أصبحت زاخو سنجقاً تابعاً لولاية دياربكر لغاية عام 1533، وفي السنة الأخيرة تأسست ولاية الموصل وأصبحت

سنجق "سندي وسليمانى" (وليس زاخو!) إحدى السناجق التابعة لولاية المذكورة¹³. وفي السنة 1534 رجعت الموصل لتصبح سنجقاً تابعاً لولاية دياربكر وأصبحت زاخو مرة أخرى سنجقاً تابعاً لولاية دياربكر¹⁴. وفي 996هـ/ 1588م صدر الأمر بتأسيس ولاية الموصل من جديد وتم إلحاق سنجق زاخو و عدة سناجق أخرى اليها¹⁵. وإستمرت تبعية زاخو لولاية الموصل لغاية منتصف القرن السابع عشر بدليل ورود اسم زاخو من ضمن سناجق ولاية الموصل في إحدى السجلات تحمل معلومات عن أعوام 1631-1641م¹⁶.

وفي 1656 زار الرحالة التركي أوليا جلبي إمارة بهدينان وذكر بانها إحدى السناجق التابعة لولاية بغداد، وذكر بان زاخو بدورها هي إحدى السناجق الستة التابعة لإمارة بهدينان وهي: "العقرة، دهوك، زاخو، مزوري، كلاشخو و زيبار"¹⁷. ويحكم زاخو الأمير قباد بك ابن الأمير مسيدخان، ويضيف بان زاخو تتمتع بحكم (يورتلق وواجقلق)¹⁸ ولها مؤسساتها الإدارية الخاصة بها وفي أوقات الحروب تحمل علمها الخاص، الا انه خاضع لأمر بهدينان الموجود في العمادية¹⁹. وفي مطلع القرن الثامن عشر كانت زاخو لاتزال تابعة لولاية بغداد²⁰. وفي 1702 ورد ذكرها بعدها إحدى السناجق التابعة لولاية الموصل²¹. وأستمرت الحالة حتى سقوط الإمارة في عام 1842.

1.2 موقع زاخو في الألوية والسناجق العثمانية 1842-1918:

دخلت منطقة بهدينان بعد سقوط الإمارة في عام 1842 حالة من الفوضى من جميع النواحي و شملت هذه الفوضى الجانب الإداري ايضاً، لذلك فان الغموض يكتنف الحالة الادارية لزاخو بعد سقوط الامارة.

يمكن تتبع عائدية قضاء زاخو للسناجق والولايات العثمانية منذ سقوط امارة بهدينان بالاعتماد على الوثائق والسالنامات العثمانية، ففي عام 1842 ارتبطت زاخو -بشكل مباشر- بولاية الموصل واستمرت الحالة حتى عام 1850²²، وقد ورد ذكر رئيس ادارتها في عام 1842 بوصفه "متسلم زاخو"²³، والمتسلم هو موظف يحل محل الـ(متصرف) وكالة²⁴، وفي عام 1844 ورد ذكر "متصرف زاخو"²⁵. والمتصرف في النظام الاداري العثماني يطلق على رئيس الوحدة الإدارية التي تسمى بـ(سنجق او لواء)²⁶. ويستنتج مما سبق ان زاخو خلال هذه الفترة كانت تتمتع بمستوى السنجق وهو مستوى أعلى من القضاء وأدنى من الولاية. من جهة أخرى تأسست في 14 كانون الأول 1847 ولاية جديدة باسم كردستان، وفي 1850 كانت تتألف من سناجق وان، موش، هكاري، موصل، دياربكر، ماردين، خاربوت، عريكير، ملاطية و بهنسي²⁷. وكانت زاخو خلال هذه الفترة (قضاء) تابعة لسنجق الموصل، اما بقية أجزاء امارة بهدينان القديمة فكانت تابعة لسنجق هكاري²⁸. واستمرت عائدية سنجق موصل وقضاء زاخو لولاية كردستان حتى عام 1856²⁹

(اللواء= السنجق) الا ان مستوى رئيسها الإداري كانت (القائم مقام والمدير) وهما مستويان دون المتصرف-كما سيتبين لاحقاً-.

في سنة 1856 تم فك إرتباط سنجق الموصل عن ولاية كوردستان وألحق بولاية وان³⁷، اما قضاء زاخو فتم فك إرتباطه من سنجق موصل وألحق بسنجق ماردين التابع لولاية كوردستان³⁸. واستمرت هذه الحالة لغاية عام 1866³⁹. ويذكر انه بعد ربط زاخو بسنجق ماردين بدأ يرد اسم زاخو -بوصفه قضاء- في السالنامات العثمانية⁴⁰.

ان إرتباط قضاء زاخو بسنجق ماردين أدى إلى حدوث مشاكل للسكان و الإداريين فيها، لذلك برزت مطالب بضرورة فك إرتباط زاخو عن ماردين بسبب بعد المسافة بينهما، وإحدى هذه المطالبات كانت في ربيع الثاني 1277/تشرين الأول 1860⁴¹، ولكن يبدو ان هذه المطالب لم تلق أذان صاغية بدليل استمرار ورود إسم زاخو في سالنامات الدولة العثمانية بوصفها قضاء تابعة لسنجق ماردين.

خلال سنتي 1867-1868 فك إرتباط زاخو عن سنجق ماردين وألحق بسنجق الموصل⁴² التي كانت مرتبطة بولاية بغداد⁴³، كان سنجق الموصل في تلك السنة يتألف من الوحدات الإدارية التالية: زاخو، العمادية، تلعفر، زيبار، القوش، مزوري، سنجار، العشائر السبعة، داودية ودهوك⁴⁴. وفي عام 1869 وفي إطار إصلاحات الوالي العثماني مدحت باشا (1871-1869) أعيد تنظيم ولاية بغداد لتتكون من سناجق البصرة، رواندوز، السليمانية، شهرزور والموصل وأصبحت زاخو إحدى الأقضية التابعة لسنجق مركز الموصل⁴⁵. وإستمر هذا الوضع لغاية عام 1879 حيث شهدت السنة الاخيرة استحداث ولاية الموصل من سناجق (كركوك، السليمانية والموصل)، وكانت زاخو إحدى الأقضية التابعة لسنجق الموصل التابعة للولاية⁴⁶، واستمرت هذه الحالة لغاية عام 1918.

جدول 1: عائدة قضاء زاخو للسناجق والولايات العثمانية

المدة الزمنية	السنجق	الولاية	ملاحظة
1842-1849	زاخو	الموصل	
1850-1852	الموصل	كوردستان	في 1852 تحولت من سنجق زاخو الى قضاء
1852-1855	زاخو	هكاري	تحولت زاخو من قضاء الى سنجق
1856-1866	ماردين	كوردستان	
1867-1879	الموصل	بغداد	
1879-1918	الموصل	الموصل	

لاتعني انها كانت قضاءً بمعنى المتعارف عليها اليوم⁴⁷، وان هذه لدراسة تهدف إلى تحديد الفترة الزمنية التي أصبحت فيها زاخو قضاءً تحت الحكم العثماني المباشر وتدير من قبل موظف عثماني يطلق عليه اسم (القائم مقام).

فبعد سقوط اماره بهدينان والسيطرة العثمانية على زاخو قامت الدولة باستحداث أولى انظمتها الادارية في زاخو وكان ترأسه فى عام 1842

تعد فترة 1852-1853 فترة حافلة بالتغيرات في إدارة قضاء زاخو، ففي 22 جمادي الثاني 1268/12 نيسان 1852 ظهر إقتراح مفادها: بسبب وسعة سنجق جزيرة يجب إلحاق زاخو وخيزان إلى السنجق المذكور واعتبارها ثلاثة قائممقاميات مستقلة في إطار سنجق واحد وهو سنجق ماردين، وتعين شخص يدعى حاجي عبدالله بك قائممقاماً لقاء زاخو³⁰. ولكن يبدو ان هذا الإقتراح لم تلق قبولاً، ففي وثيقة تعود إلى 4 صفر 1269/16 تشرين الثاني 1852 ورد ذكر "قضاء حاجي بايرام التابعة لسنجق زاخو التابعة لولاية كوردستان"³¹ ثم تكررت نفس المعلومات في وثيقة أخرى تعود إلى 2 شعبان 1269/11 أيار 1853³²، وفي وثيقة أخرى تعود إلى 26 رمضان 1269/3 تموز 1853 وردت معلومات أخرى حول عزل مدير قضاء (چل آغا) التابعة "لسنجق زاخو التابعة لولاية كوردستان"³³. وان وجود أقضية تابعة لزاخو يؤكد على تحويل زاخو إلى مستوى السنجق. من جهة أخرى ظهر إقتراح آخر حول توحيد قضائي زاخو وجزيرة (بوتان) باعتبارهما قائممقامية واحدة، وقد ورد في رسالة من صدارة العظمى إلى مشير جيش أناضول والي ولاية هكاري في جمادي الأول 1269/آذار 1853 ان السكان في زاخو يرفضون هذا الإقتراح وطلبت الوثيقة بالابقاء على زاخو قضاءً مستقلاً وإعادة ربطها بسنجق الموصل³⁴. ويظهر من معلومات السالنامة العثمانية لعام 1854/1270 ان زاخو قد تحولت الى سنجق تابعة لولاية هكاري، وكانت الولاية تتكون من سناجق: زاخو، جزيرة، وان وماردين³⁵. وما يؤكد ارتباط زاخو بولاية هكاري هي ان المعلومات الواردة في السالنامة العثمانية لنفس السنة لم تشر إلى زاخو كأحد السناجق التابعة لولاية كوردستان، فكانت ولاية كوردستان في هذه السنة تتكون من سناجق موش، الموصل، دياربكر، خاربوت، عريكير، ملاطية، ديرسم و سعرد³⁶. يذكر انه على الرغم من تمتع زاخو في هذه الفترة بمستوى

2.2 قائممقامية قضاء زاخو:

لأتمدنا المصادر والوثائق التاريخية بمعلومات وافية عن تاريخ زاخو وأوضاعها الإدارية في العهد العثماني، وتعتبر مدة 1842-1852 من الفترات الحرجة من تاريخ زاخو التي تقل فيها المعلومات التاريخية بشكل شديد. وقبل الدخول إلى الموضوع لابد من الإشارة إلى ان اطلاق صفة (قضاء) على مدينة زاخو وعدد آخر من المدن والبلدات الكوردية

موظف عثمانى بصفة الـ(متسلم) يدعى ابراهيم آغا⁴⁸، وفي وثيقة أخرى عثمانية تعود لعام 1844 ورد ذكر "سنجق زاخو" ومتصرفه (عثمان باشا)⁴⁹. وفي عام 1847 كان الأمير عزالدين شير بك يدير

جدول 2: اسماء رؤساء إدارة زاخو 1842-1852

رتبة	الإسم	تاريخ
متسلم	ابراهيم آغا	1842
متصرف	عثمان باشا	1844
متسلم	عزالدين شير بك	1847

تولى منصب القائم مقامية بعد لامع باشا شخص آخر (يدعى علي بك) وبدرجة الـ(مدى)⁶² وقد اتهم هذا القائم مقام بالفساد والاختلاس لذا تم فصله عن مهامه وعين في جمادي الآخر 1275/ كانون الثاني 1859 شخص آخر وهو حاجي عبدالله بك قابوجي باشي ليدبر منصب القائم مقامية (وكالة) وبدرجة المدى⁶³ راضاً. ويرجح ان هذا الشخص هو نفسه حاجي عبدالله بك الذي عين كأول قائم مقام لزاخو، وتولى إدارة زاخو من بعده (يوسف بك الشيخ زاده) بدرجة المدى(وكالة). ويرجح ان انزال مستوى رئيس إدارة زاخو من القائم مقام إلى المدى يرتبط بمسألة فك ارتباط زاخو عن سنجق ماردين وإلحاقها بسنجق الموصل، الأمر الذي لم يدخل حيز التنفيذ- كما أشرنا-.

من جهة أخرى صدر في محرم 1278/ تموز 1861 الأمر بتعيين مدير الاصل بلخانة الأميرية (بإحدى مصطفى أفندي) قائم مقاماً على زاخو⁶⁴. وتم نقل يوسف بك في صفر 1278/ آب 1861 إلى قضاء (چل آغا)⁶⁵ وعين هناك قائم مقاماً على القضاء المذكور (أصالة)⁶⁶. تقل المعلومات عن قائم مقامية زاخو بعد عام 1861 لغاية عام 1886، وخلال هذه المدة تم العثور في المصادر المتوفرة على أسماء قائم مقامين اثنين فقط وهما (سليمان قادم أفندي) الذي كان يتولى المنصب في عام 1875 وكان نائبه يدعى (أحمد أفندي)⁶⁷ و (طاهر بك) الذي كان قائم مقاماً لزاخو في عام 1880⁶⁸.

وفي 1886 ورد ذكر قائم مقام زاخو مصطفى سليم أفندي الذي كان يتولى نفس المنصب في قضاء سنجان⁶⁹. وفي محرم 1306/ ايلول 1886 جرت المناقشة بين قائم مقامي زاخو وسنجان، حيث تم نقل قائم مقام زاخو مصطفى سليم أفندي إلى سنجان وعين قائم مقام سنجان ابراهيم صدقي أفندي قائم مقاماً على زاخو⁷⁰، واستمر في مهامه لغاية عام 1888/1306-1889، وكان نائبه يدعى (ابراهيم أفندي)⁷¹. وفي عام 1890/1308-1891 كان سعيد بك أفندي يتولى منصب القائم مقامية في زاخو وكان نائبه مولود أفندي⁷². وفي 1892/1310 عين اسحاق حقي أفندي قائم مقاماً جديداً في زاخو وعين صبري أفندي نائباً له⁷³. وفي نفس السنة صدر الامر بنقل قائم مقام سنجان ابراهيم صدقي أفندي مرة أخرى إلى زاخو ولكنه سرعان ما نقل مرة أخرى في محرم 1311/ تموز 1893 إلى سنجان وتم نقل قائم مقام زاخو

يعود بداية تحويل قضاء زاخو إلى درجة (قائم مقام) Kaymakamlik = القائم مقامية) إلى عام 1852، ففي 14 شوال 1268/ 31 تموز 1852 صدرت ارادة سلطانية باعتبار سنجق زاخو قضاء تابعة لولاية كوردستان وعين أحد القبوجي باشيات الباب العالي يدعى (حاجي عبدالله بك) باعتباره أول قائم مقام لقضاء زاخو⁵¹. عليه -وعلى ضوء الوثائق المتوفرة- يمكن اعتبار التاريخ المذكور بداية تأسيس قضاء زاخو بمعنى المتعارف عليها وان حاجي عبدالله بك هو أول قائم مقام عثمانى يرأس الجهاز الاداري في زاخو.

ان المعلومات حول حاجي عبدالله بك قليلة جداً، وكل ما هو متوفر هي وثيقتين عثمانيتين تعود تاريخ احدهما إلى محرم 1269/ تشرين الثاني 1852 من النظارة المالية (وزارة المالية) تعبر فيها عن شكره لعبدالله بك بسبب أعماله في زاخو⁵². الا ان الوثيقة الثانية وهي أمر من (مجلس والا - Meclisi Vala)⁵³ تتحدث عن قيام قائم مقام زاخو "التابعة لكوردستان" بإعمال "خارجة عن السلوك"، وقد طلب بنفسه الاستقالة عن عمله، لذلك يجب تعيين شخص آخر في مكانه⁵⁴. تولى منصب القائم مقامية بعد عزل عبدالله بك قائم مقام ماردين السابق جمال بك بن السيد سعيد باشا زاده السيواسي وذلك في شعبان 1269/ أيار 1853⁵⁵، لكنه سرعان ما عزل عن منصبه وعين في جمادي الآخر 1269/ آب 1853 قائم مقام قضاء زاخو العتيق حسني محمد بك في مكانه⁵⁶، ويقول المؤرخ العثماني محمد ثريا انه هذا القائم مقام امضى فترة ادارته في زاخو بحروب مع الكورد⁵⁷، ويرجح انه يقصد حركة عزالدين شير بك التي اندلعت في تلك الفترة⁵⁸.

في جمادي الآخر 1270/ آذار 1854 فصل حسني بك عن منصبه وعين (حسين آغا) قائم مقاماً جديداً في زاخو واستمر في مهامه لحين وفاته في ربيع الأول 1271/ كانون الأول 1854 وعين زعيم إحدى الأسر المنتفذة في المدينة وهو (شمدين آغا) قائم مقاماً جديداً لزاخو (وكالة) وبدرجة الـ(مدير)، وهو مستوى أدنى من القائم مقام⁵⁹. وبعد فترة قصيرة عين قائم مقام جديد لزاخو يدعى مصطفى لامع باشا واستمر في عمله لغاية جمادي الأول 1275/ كانون الأول 1858 وفي التاريخ الأخير صدر الأمر بنقله إلى قائم مقامية قضاء (قره عيسالي)⁶⁰ في ولاية آدنه⁶¹.

تولى قائممقامية زاخو بعد عساف أفندي شخص آخر يدعى محمد كامل أفندي الذي تولى هذا المنصب منذ أيار 1899⁹⁰، واستمر في مهامه لغاية منتصف عام 1900، وكان نائبه في عام 1899 شخص يدعى عبدالفتاح أفندي⁹¹ وفي 1900 كان مصطفى مختار أفندي نائباً له⁹²، وقد عزل عن منصبه في محرم 1318/ أيار 1900 بعد اتهامه بالتورط في قضية فساد مع مدير المالية نظمي بك ومدير ناحية سندي كالي عبيدي آغا⁹³. وقد تم إحالة القائممقام والمتهمين الآخرين إلى المحكمة، وفي رسالة من وزارة الداخلية في ربيع الأول 1318/ تموز 1900 إلى والي الموصل تتبين ان المحكمة أصدرت قراراً ببراءتهم وسمحت للقائممقام بمباشرة أعماله في زاخو، الا انه ذكر بانه لا يستطيع متابعة عمله وطلب بتعيين شخص آخر في منصبه⁹⁴. وفي الحقيقة كانت السلطات العثمانية قد عينت شخص آخر يدعى (احمد بك) باعتباره قائممقاماً لزاخو منذ عزل محمد كامل أفندي منذ أيار 1900⁹⁵!

عزل احمد بك عن منصبه في نفس السنة و تم تعيين (حافظ بكر بك) قائممقاماً جديداً لزاخو، وفي ربيع الآخر 1318/ آب 1900 صدر الامر بنقله إلى قضاء (عثمانية) وتعيين قائممقام هيزان (فؤاد بك) قائممقاماً جديداً في زاخو⁹⁶.

يبدو ان مسألة تعيين فؤاد بك في زاخو لم يدخل حيز التنفيذ، أو ربما عزل عن منصبه بسرعة بدليل ذكر اسم بكر بك مجدداً باعتباره قائممقام زاخو في شعبان 1318/ كانون الأول 1900، وقد ورد في وثيقة عثمانية ان بكر بك لم يباشر بعمله لحد الآن بسبب سوء أوضاعه الصحية⁹⁷. وفي شباط 1901 صدر الامر بتعيين متصرف (سوق الشيوخ) بالقرب من الناصرية في جنوب العراق محمد شريف أفندي قائممقاماً جديداً في زاخو⁹⁸ الذي باشر بمهامه في ذالقعدة 1318/ آذار 1901⁹⁹، وكان نائبه مصطفى أفندي¹⁰⁰.

وفي كانون الأول 1901 صدر الأمر بنقل محمد شريف أفندي إلى قضاء رواندوز، وفي نفس التاريخ تم تعيين قائممقام (قره بنار) حسين صفوت بك باعتباره قائممقاماً جديداً لزاخو¹⁰¹، وفي كانون الثاني 1902 عين قائممقام (قارتو) علي أفندي بوصفه قائممقاماً لزاخو¹⁰²، ولكن يبدو ان الأخير لم يكن موفقاً في مهامه بدليل صدور أمر في ذالقعدة 1319/ آذار 1902 بضرورة تبديل قائممقام زاخو وانتخاب شخص مناسب لهذا المنصب¹⁰³. وفي وثيقة أخرى تعود لشهر أيار 1902 ورد ذكر قائممقام زاخو مصطفى كامل أفندي الذي صدر الأمر بنقله إلى قضاء الزيدية في ولاية اليمن¹⁰⁴.

وفي غرة جمادي الآخر 1320/ 4 ايلول 1902 صدر الأمر بتعيين قائممقام بيت الشباب السابق خورشيد باشا قائممقاماً جديداً في زاخو، وكان اللجنة المكلفة بتعيين قائممقام جديد لزاخو قد وافقت على رفع اسمه إلى استانبول في 25 محرم 1320/ 4 حزيران 1902، وصدر الأمر السلطاني بذلك في 25 جمادي الآخر 1320/ 29 آب 1902¹⁰⁵، واستمر في مهامه لغاية تموز 1905.

الأسبق مصطفى سليم أفندي مرة أخرى إلى زاخو⁷⁴، وكانت هذه المرة الثانية يتم فيها المناقلة بين الرجلين.

وفي جمادي الأول 1311/ تشرين الثاني 1893 صدر الامر بنقل مصطفى سليم أفندي إلى قضاء العمادية وعين للمرة الثالثة ابراهيم صدقي أفندي قائممقاماً على زاخو⁷⁵. وكان نائبه يدعى نصرالله أفندي⁷⁶.

في نهاية عام 1893 اعيد تعيين مصطفى سليم أفندي -للمرة الثالثة- قائممقاماً على زاخو، ولكنه سرعان ما نقل إلى قائممقامية العمادية بعد فصل قائممقامها عثمان نوري أفندي في رجب 1311/ كانون الأول 1894⁷⁷، وعين في نفس الشهر قائممقام قضاء بازيان التابعة لسنجق السليمانية ابراهيم بك قائممقاماً جديداً على زاخو⁷⁸.

وبعد فترة قصيرة من تسلمه الإدارة في زاخو تم إحالة ابراهيم بك إلى المحكمة بتهم ترتبط بالاختلاس والفساد المالي، واقترح في محرم 1313/ تموز 1894 تعيين صالح بك ابن محمود باشا زاده، وهو ابن احدي الأسر المتنفة في السليمانية، قائممقاماً جديداً في زاخو. وكان الاخير يتولى قائممقامية قضاء (مهركه) التابعة لسنجق السليمانية⁷⁹.

وفي ربيع الأول 1312/ ايلول 1894 صدر الامر بالمصادقة على تعيين (صالح بك) قائممقاماً على زاخو⁸⁰، وفي كانون الثاني 1895 عين كاتب تحريرات قضاء السليمانية سعيد بك قائممقاماً جديداً في زاخو⁸¹ ولكن فترة ادارته لم تدم طويلاً وعزل عن منصبه وعين في ربيع 1895 صالح خلوصي بك قائممقاماً في قضاء زاخو، وكان نائبه يدعى مصطفى مختار أفندي⁸²، ويبدو ان هذا القائممقام كان موفقاً في عمله لذلك صدر في شعبان 1312/ نيسان 1895 طلب "تلطيف" له بسبب "غيرته في عمله"⁸³.

في رمضان 1313/ شباط 1896 تم عزل صالح بك عن منصبه وعين قائممقام (كاباتا) السابق محمد كامل أفندي قائممقاماً جديداً على زاخو⁸⁴، وكان نائبه مصطفى أفندي⁸⁵.

من جهة أخرى، وبعد عزل قائممقام زاخو الاسبق صالح بك صدر الامر في ربيع الأول 1314/ آب 1896 بنقله إلى قضاء بازيان ونقل قائممقام بازيان المدعو (أمين بك) إلى زاخو⁸⁶، ولكن مدة اقامته في زاخو لم تدم لأكثر من شهر و في 26 ربيع الأول 1314/ 5 ايلول 1896 صدر الأمر بانتقاله -مرة أخرى- إلى بازيان⁸⁷.

تولى منصب القائممقامية في زاخو بعد هذا التاريخ شخص آخر يدعى (عساف أفندي)، ويبدو ان هذا الشخص كان غير موفقاً في أعماله لذلك صدر في محرم 1316/ حزيران 1898 أمر بضرورة تبديل قائممقام زاخو وعدد آخر من القائممقامون في ولاية الموصل⁸⁸. وفي ذالقعدة 1316/ آذار 1899 صدر أمر من النظارة الداخلية إلى ولاية الموصل يطلب فيه فتح تحقيق مع قائممقام زاخو عساف أفندي بسبب قيامه بامور خارجة عن قانون⁸⁹.

شارباز ئازر. وتفيد معلومات وثيقة عثمانية بان السبب وراء نقله إلى زاخو يعود إلى اسباب صحية¹¹⁴، وقد ورد ذكره في السالنامة العثمانية لعام 1326/ 1908 وكان نائبه محمد تقي أفندي¹¹⁵. وفي شهر تشرين الأول 1908 تم تقديم أوراق هذا القائم مقام إلى المحكمة في الموصل بسبب الفساد و مخالفة القوانين¹¹⁶. وفي شوال 1326/ تشرين الثاني 1908 صدر الأمر بعزل قائممقام زاخو صفوت أفندي وعين قائممقام سنجار عساف أفندي في مكانه¹¹⁷.

وفي شهر صفر 1327/ آذار 1909 ورد ذكر حسين طلعت بك الذي كان يدير قائممقامية زاخو (وكالة)¹¹⁸، وفي شعبان 1328/ آب 1910 صدر الأمر بتعيين (محمد سعيد أفندي) قائممقاماً جديداً على زاخو¹¹⁹. وفي ذالقعدة 1328/ تشرين الثاني 1910 كان قائممقام زاخو علي نيازي أفندي¹²⁰ الذي صدر الأمر بنقله إلى قضاء صلاحية (كفري حالياً) في ربيع الأول شباط 1913¹²¹. وكان نائبه خلال فترة ادارته في زاخو مصطفى مختار أفندي¹²².

وفي شباط 1913 صدر الأمر بنقل قائممقام سنجار (عاصم أفندي) إلى زاخو¹²³، ثم تولى منصب القائم مقامية في زاخو مسعود بك الذي عزل عن منصبه في رجب 1334/ أيار 1916¹²⁴.

وفي رمضان 1334/ تموز 1916 صدر الأمر بنقل قائممقام قضاء صلاحية (صادق بك) إلى زاخو¹²⁵ وبقي في منصبه لغاية جمادي الآخر 1335/ نيسان 1917 وقد عزل في التاريخ الأخير وعين قائممقام قضاء عقرة مظهر بك¹²⁶ واستمر في مهامه لغاية عام 1918.

لقد ورد في احد المصادر إسم قائممقام آخر لقضاء زاخو في 1904 يدعى (احمد توفيق أفندي)¹⁰⁶، في حين تؤكد المصادر العثمانية بأن إدارة زاخو بعد خورشيد بك سلمت إلى شخص آخر وهو (نهاد أفندي)، لذا يرجح ان أحمد توفيق المذكور قد استلم هذا المنصب لبعض الوقت (وكالة). ففي جمادي الأول 1322/ تموز 1904 طلب خورشيد باشا من النظارة الداخلية تعيين "ناظر" ليحل مكانه لانه ينوي الذهاب إلى الديار المقدسة لأداء مناسك الحج¹⁰⁷. وفي أيار 1905 تقرر تعيين قائممقام قضاء (ميلاس) السابق نهاد أفندي قائممقاماً جديداً في زاخو¹⁰⁸. وفي شهر جمادي الآخر 1323/ تموز 1905 تم انتهاء خدمات خورشيد باشا وأحيل إلى التقاعد¹⁰⁹.

بقي نهاد أفندي في منصبه لغاية ذالقعدة 1325/ كانون الثاني 1907 وكان نائبه اسماعيل أفندي¹¹⁰ وبعد هذا التاريخ صدر الأمر بنقله إلى قضاء أربيل بعد حصوله على الترقية لقاء خدماته في زاخو¹¹¹.

يبدو ان إدارة زاخو بعد نقل نهاد بك دخلت في نوع من الفوضى أو عدم الاستقرار بدليل لم يرد في سالنامة الدولة العثمانية لعام 1907/1325 اسم قائممقام زاخو بل اكتفت السالنامة بذكر نائبه وهو اسماعيل أفندي¹¹². الا ان سالنامة ولاية الموصل لعام 1907/1325 ذكرت بان قائممقام زاخو هو (توفيق بك) الذي يدير المنصب بالوكالة ونائبه هو اسماعيل أفندي¹¹³.

في شعبان 1325/ أيلول 1907 عين صفوت أفندي بوصفه قائممقام (الأصيل) لزاخو، وكان قبل هذا التاريخ يشغل هذا المنصب في قضاء

جدول 3: توضيح تسلسل اسماء القائم مقامون و تواريخ توليهم لمهامهم:

ت	اسم القائم مقام	تاريخ	ملاحظات
1	حاجي عبدالله بك	31 تموز 1852	قبوحي باشي الباب العالي
2	جمال بك بن السيد سعيد باشا زاده السيواسي	آذار 1853	قائم مقام ماردين السابق
3	حسني محمد بك	آب 1853	قائم مقام زاغرا العتيق السابق
4	حسين آغا	آذار 1854	
5	شمدين آغا	كانون الاول 1854	قائم مقام بدرجة المدير وكالة
6	أمير الأمراء مصطفى لامع باشا	بدايات 1855	تم نقله إلى قره عيسالي
7	علي بك	1858/1859	قائم مقام بدرجة (المدير)
8	حاجي عبدالله بك	1859	(وكالة بدرجة المدير). ربما هو نفسه القائم مقام الأول
9	يوسف بك الشيخ زاده	1860/1861	(وكالة بدرجة المدير). نقل إلى قضاء چل آغا (أصالة)
10	پایه لی مصطفى أفندي	تموز 1861	مدير اصطبلخانه الاميرة سابقاً
11	سليمان قادم أفندي	1875	(نائبه: أحمد أفندي)
12	طاهر بك	1880	
13	مصطفى سليمان أفندي	1886	قائم مقام سنجار سابقاً
14	ابراهيم صدقي أفندي	تشرين الثاني 1886	نقل إلى سنجار (نائبه: ابراهيم أفندي)
15	سعيد بك أفندي	1890/1891	(نائبه: مولود أفندي)
16	اسحاق حقي أفندي	1892	(نائبه: صبري أفندي)
17	ابراهيم صدقي أفندي	1892	للمرة الثانية
18	مصطفى سليم أفندي	تموز 1893	للمرة الثانية. (نقل إلى العمادية)

19	ابراهيم صدقي أفندي	تشرين الثاني 1893	للمرة الثالثة. (نائبه: مصطفى أفندي)
20	مصطفى سليم أفندي	نهاية عام 1893	للمرة الثالثة.(نقل إلى العمادية)
21	ابراهيم بك	كانون الثاني 1894	قائم مقام بازيان سابقاً
22	صالح بك ابن محمود باشا زاده	ايلول 1894	من أعيان السليمانية.(قائممقام مهرگاه سابقاً)
23	سعيد بك	كانون الثاني 1895	كاتب تحريرات السليمانية سابقاً
24	صالح خلوصي بك	ربيع 1895	(نائبه: مصطفى مختار أفندي)
25	محمد كامل أفندي	شباط 1896	قائم مقام كاباتا السابق.(نائبه: مصطفى مختار أفندي)
26	أمين بك	أواسط 1896	قائم مقام بازيان سابقاً. أعيد إلى بازيان
27	عساف أفندي	قبل 1898-1899	
28	محمد كامل أفندي	أيار 1899-أيار 1900	للمرة الثانية. (نائبه: عبدالفتاح أفندي 1899) (مصطفى مختار أفندي 1900)
29	احمد بك	أيار 1900	
30	حافظ بكر بك	قبل آب 1900	نقل إلى قضاء عوسمانية
31	فؤاد بك	آب 1900	قائم مقام هيزان سابقاً. (يرجح انه لم يتول منصب القائم مقامية فعلياً)
32	محمد شريف أفندي	شباط 1901	متصرف سوق الشيوخ سابقاً. (نائبه: مصطفى مختار أفندي). نقل إلى رواندوز لاحقاً.
33	حسين صفوت أفندي	كانون الأول 1901	قائم مقام قره بنار سابقاً
34	علي أفندي	كانون الثاني 1902	قائم مقام قارنو سابقاً
35	محمد كامل أفندي	قبل أيار 1902	للمرة الثانية. (نقل إلى قضاء الزيدية في اليمن)
36	خورشيد باشا	أيلول 1902	قائم مقام بيت الشباب سابقاً
37	أحمد توفيق أفندي	1904	يرجح ان تسلم المنصب وكالة
38	نهاد أفندي	تموز 1905-كانون الثاني 1907	قائم مقام ميلاس سابقاً. نقل إلى أربيل لاحقاً. (نائبه: اسماعيل أفندي)
39	احمد توفيق بك	1907	وكالة. (نائبه: اسماعيل أفندي)
40	صفوت أفندي	ايلول 1907	يرجح انه نفسه حسين صفوت أفندي. قائممقام شاربازار سابقاً. (نائبه: اسماعيل أفندي)
41	عساف أفندي	تشرين الثاني 1908	قائم مقام سنجار سابقاً. للمرة الثانية
42	حسين طلعت بك	بدايات 1909	(وكالة)
43	محمد سعيد أفندي	آب 1910	
44	علي نيازي أفندي	تشرين الثاني 1910-شباط 1913	نقل لاحقاً إلى صلاحية. (نائبه مصطفى مختار أفندي)
45	عاصم أفندي	شباط 1913	قائم مقام سنجار سابقاً
46	مسعود بك	عزل في 1916	
47	صادق بك	تموز 1916-نيسان 1917	قائم مقام صلاحية سابقاً
48	مظهر بك	نيسان 1917	قائم مقام العقرة سابقاً

3.2 نواحي التابعة لقضاء زاخو:

كان قضاء زاخو خلال فترة البحث تشمل ناحيتين هما (سندي
گلي) و سليفاني:

1.3.2 ناحيه سندي گلي: أخذت هذه الناحية تسميتها من اسم
العشيرتين السندي والغلي التي تقطنان المناطق الواقعة إلى شرق
وشمال شرق قضاء زاخو. وان عشيرة السندي هي عشيرة قديمة وردت
ذكرها في المصادر الاسلامية المتأخرة¹²⁷. وفي العهد العثماني ازدادت
دور العشيرة إلى حد ورد ذكرها في بعض الوثائق العثمانية التي تعود
إلى القرن السادس عشر باعتبارها -مع عشيرة- السلبياني- سنجقاً

عثمانياً ومركزها مدينة زاخو¹²⁸. وفي النصف الثاني من القرن السابع
عشر ذكرها الرحالة أوليا جلبي باعتبارها (سنجق عشيرت)¹²⁹ تابعة
لسنجق زاخو البهدينانية¹³⁰. وعلى حد قول كاتب جلبي الذي ألف
كتابه في النصف الثاني من القرن السابع عشر فان مدينة زاخو حتى
تلك المدة كانت تعرف بـ "ولاية سنديان"¹³¹. ويظهر هذه الرواية مدى
تأثير هذه العشيرة على مدينة زاخو.

اما عشيرة الگلي التي تقطن بجوار عشيرة السندي وإلى الشرق منها،
فيرجح انها فرع من عشيرة السندي¹³²، وان اقدم ذكر لها باعتبارها

"(جماعه گوليان) التابعه لسنجق سندی سلیقانی" تعود إلى القرن السادس عشر¹³³.

لا يعرف بالتحديد وقت تأسيس ناحية سندی گلی ولا يعرف موقع العشیرتین فی النظام الاداري فی قضاء زاخو، وكل ما هو متوفر فی المصادر هی عبارة عن معلومات مجتزئة ومتناثرة لا تعطينا صورة واضحة عن هذا الموضوع. فمثلاً فی عام 1854 ورد ذكر "فارس آغا رئیس السابق لناعیه الگلی"¹³⁴، ولكن لا يمكن الجزم فی هل ان كلمة (الناعیه) تعطي مدلولاً ادارياً أم هو مجرد تعبير للإشارة إلى منطقة معينة.

مهما يكن، فان أقدم إشارة إلى وجود ناحية باسم (سندی گلی) فی قضاء زاخو التابعة لسنجق الموصل تعود إلى عام 1881¹³⁵، وبقيت هذه الناحیه تابعه لزاخو حتى عام 1884 حيث ورد ذكرها فی سالنامه الدولة العثمانیه لعام 1884¹³⁶.

فی عام 1885 تم فك إرتباط ناحية سندی گلی من قضاء زاخو وارتبط بقضاء بیت الشباب التابعه لولاية هكاري¹³⁷، ولا يعرف بالتحديد سبب إلحاق الناحیه بقضاء بیت الشباب و من الغریب ان يتم فك إرتباطها عن قضاء زاخو الواقعة بجوار الناحیه إلى قضاء آخر تبعد عنها لمسافات طويلة وتفصل بينهما حواجز طبیعیة من الجبال والانهار. وتشیر معلومات وثیقه عثمانیه ان السبب وراء هذا الاجراء كان حدوث خلاف بین مدير ناحية سندی گلی والمأمورین الاداريین فی زاخو. ففي وثیقه مؤرخة فی رمضان 1302/ حزيران 1885 ورد معلومات حول شكوى قدمها رئیس ناحية سندی گلی (عبدی آغا) من بعض المسؤولين الاداريین فی زاخو، وطلب عبدی آغا فی محضر شكواه فك إرتباط ناحيته عن قضاء زاخو وإلحاقها بقضاء بیت الشباب¹³⁸.

فی سالنات 1303-1305/ 1886-1887 ورد ذكر ناحيتين (سندی) و(گلی) بوصفهما ناحيتين تابعتين لقضاء بیت الشباب التابعه لسنجق هكاري¹³⁹، ولكن يظهر التناقض فی معلومات سالنات عندما نرى ذكر هذه الناحیه فی صفحات أخرى من نفس سالنات باعتبارها ناحية واحدة وهي ناحية (سندی) وهي تابعة لقضاء زاخو التابعه لسنجق الموصل¹⁴⁰! وفي الحقیقة تؤكد الوثائق العثمانیه بان هذه المنطقة كانت ناحية واحدة باسم (سندی گلی) وكانت تابعة لقضاء بیت الشباب حتى عام 1893-كما سیتبین لاحقاً.

يبدو ان إلحاق الناحیه بقضاء بیت الشباب قد احدث ازعاجاً للسكان والاداريین العثمانيین فی المنطقة، لذلك رفعت طلبات إلى مجلس إدارة ولاية الموصل طلب فيها باعادة ربط الناحیه بقضاء زاخو. وبناءً على ذلك طلبت وزارة الداخلية فی 4 ربيع الآخر 1309/ 6 تشرين الثاني 1891 من مجلس إدارة ولاية الموصل بیان الاسباب الموجبة لاعادة ربط ناحية سندی گلی إلى قضاء زاخو، كما طلبت منه تزويدها

بمعلومات حول الموقع الجغرافي للناحية وعدد سكانها ومقدار ايراداتها. ورداً على ذلك أجاب مجلس إدارة ولاية الموصل بأن ناحية سندی گلی تبعد عن زاخو مسافة ثلاثة ارباع الساعة، وان ابعد مكان فی الناحیه تبعد بین 5-6 ساعات عن مركز قضاء زاخو، الا انها تبعد عن مركز قضاء بیت الشباب بین 20-30 ساعات. وان عدد سكان الذكور فی الناحیه على وجه التخمين هو 3000 نسمة وان ايراداتها هی 5478 قروشاً. كما بین المجلس انه بسبب بعدها عن مركز ولاية هكاري يصعب ادارتها والسيطرة على النظام فيها "وانهم لا يرون اي سبيل آخر لحل مشاكل الناحیه سوى اعاده ربطها بقضاء زاخو"¹⁴¹.

وفي وثیقه أخرى وردت معلومات أخرى حول وجوب إلحاق ناحية سندی گلی بقضاء زاخو وهي وجود خلافات حدودية بین إدارة القضاء وإدارة الناحیه بسبب التداخل بین الحدود الاداريه للوحدتين و لحل هذه المشكله اقترحت إلحاق الناحیه بقضاء زاخو¹⁴².

وفي رساله أخرى من مدير دائرة الاركان الحریبة رضا باشا فی 19 ذي الحجة 1309/ 19 تموز 1892 وافق فيه على موضوع اعاده ربط ناحية سندی گلی بقضاء زاخو¹⁴³.

واستناداً على كل ما سبق اصدرت مجلس شوری الدولة برئاسة الصدر الأعظم احمد جواد باشا (1895-1891) قراراً فی 26 ربيع الآخر 1310/ 16 تشرين الثاني 1892 يحمل توابع الصدر الأعظم وبقيّة الوزراء وأركان الدولة یفید بفك إرتباط ناحية سندی گلی عن قضاء بیت الشباب وإلحاقها بقضاء زاخو التابعه لولاية الموصل¹⁴⁴.

بقيت ناحية سندی گلی تابعة لقضاء زاخو حتى عام 1918، ولكن الغریب هو ان سالنات الدولة العثمانیه منذ عام 1893 لغاية 1909 أشارت إلى ناحية سلیقانی فقط ولم يذكر ناحية سندی گلی كناحية تابعة لقضاء زاخو¹⁴⁵! الا ان سالنامه ولاية الموصل ذكرت ناحية سندی گلی التي تتضمن 72 قرية ومديرها "الفخري" عبدی آغا منذ عام 1312/ 1894¹⁴⁶.

وقد ورد اسم عبدی آغا بوصفه رئيساً لناعیه سندی گلی فی احداث تعود إلى شهري نيسان و أيار 1900¹⁴⁷، وفي جمادی الأول 1321/ تموز 1903 حصل عبدی آغا على "التلطيف و النيشان" لقاء خدماته فی ناحية سندی گلی¹⁴⁸.

فی عام 1915 أعيد تشكيل ناحية سندی گلی لتشمل 55 قرية واتخذ قرية (مارسیس) مركزاً لها. ففي تقرير رفعها وكيل والي الموصل فی 26 ربيع الآخر 1333/ آذار 1915 إلى وزارة الداخلية ورد معلومات حول نية إدارة ولاية نينوى اعاده تشكيل ناحيتي سندی گلی و سلیقانی، وقد ذكر الوكيل المذكور اسماء 55 قرية عائده إلى ناحية سندی واقترح ان تكون قرية مارسیس مركزاً للناحية¹⁴⁹. وفي جمادی الآخر 1333/ نيسان 1915 صدرت الموافقة على هذا المقترح¹⁵⁰، وبقيت الناحیه على هذه الحالة لغاية عام 1918.

جدول 4: موقع ناحية سندي گلي في التقسيمات الادارية العثمانية

تاريخ	اسم الناحية	قضاء	سنجق	ولاية
1884-1881	سندي گلي	زاخو	الموصل	الموصل
1889-1885	سندي گلي	بيت الشباب	هكاري(جولمرك)	هكاري
1893-1889	سندي گلي	بيت الشباب	هكاري	وان
1918-1893	سندي گلي	زاخو	الموصل	الموصل

وفي جمادي الآخر 1333/ نيسان 1915 صدر الموافقة على تأسيس الناحية¹⁶⁰ واستمرت الناحية على هذه الحالة حتى عام 1918.

3. الاستنتاجات

بعد دراسة تطور موقع قضاء زاخو في التقسيمات الإدارية العثمانية توصل البحث الى الإستنتاجات التالية:

- 1- كانت زاخو من المدن البهيدانية المهمة وكانت تتمتع بمستوى (يورتلق وواجقلق) في إطار حكومت بهدينان، اي انها كانت تابعة لعاصمة الإمارة، الا انها منذ البداية كانت تخضع بشكل غير المباشر للسيطرة العثمانية، بدليل انها كانت تخضع لعمليات المسح والتحرير.
- 2- بعد سقوط إمارة بهدينان في 1842 بقيت زاخو في مستوى السنجق، الا انها كانت تابعة بشكل مباشر بمركز الولاية العثمانية.
- 3- اصبحت زاخو منذ عام 1852 تتمتع بمستوى القائم مقامية، الا ان هذا المستوى تعرضت للجزر والمدم، ففي عام 1853 ارتفعت مستواها لفترة قصيرة الى مستوى السنجق، ولكن رئيس إدارتها بصفة القائم مقام (والمدبر احياناً) وهما مستويان أدنى من المتصرفية.
- 4- لم تتعامل الدولة العثمانية مع اراضي امارة بهدينان كوحدة متماسكة، فقد الحقت زاخو بولاية كوردستان وبقية اجزاء الحقت بولاية وان و هكاري. كما ان الدولة لم تتعامل مع قضاء زاخو كوحدة واحدة بدليل ان احدى نواحيها وهي (سندي گلي) فُكَّت منها لبعض الوقت والحقت بقضاء آخر.
- 5- يلاحظ في تسلسل قائممقامو قضاء زاخو قصر مدة إدارتهم، وبدل ذلك على وجود عدم الإستقرار الإداري في القضاء، كما يعود ذلك الى الوضع الإداري العام للدولة التي تعرضت الى الوهن نتيجة تفشي الفساد الإداري.

4. المصادر و الهوامش:

1. شرفخان البديسي، شرفنامه، ترجمة: محمد جميل الروثبياني، موكرياني، (اربيل: 2002)، ص 256.
2. دار زاده، توارىخ آل عثمان، نسخة مكتبة على امري في استانبول، رقم: 206، ورقة 282 "خوجه، سعدالدين، تاج التوارىخ، طبعخانه عامرة، (استانبول: 1279)، ص 301.
3. البديسي، المصدر السابق، ص 258.
4. أمر الى والي دياربكر في 8 ذي القعدة 1307/ 30 تموز 1560. دفتر مهمة رقم: 3، حكم رقم: 234، ص 100.

2.3.2. ناحية سليقاني: اشتقت تسميتها من اسم عشيرة سليقاني التي تقطن المناطق الواقعة في جنوب قضاء زاخو، كانت سليقاني في بداية العهد العثماني مركزاً لزعامة كردية، وقد ورد ذكرها مع عشيرة سندي بعدهما العشيرتان الرئيسيتان في المنطقة¹⁵¹. وفي القرن السادس عشر كانت تشكل مع عشيرة سندي سنجقاً باسم (سندي سليقاني) ومركزها مدينه زاخو¹⁵²، وفي النصف الثاني من القرن السابع عشر ذكرها الرحالة أوليا جلبي وعدها ثاني أقوى عشيرة في زاخو وكانت تتمتع بمستوى (عشيرة سنجقي) تابعة لسنجق زاخو¹⁵³. وعلى اختلاف عشيرة السندي فان المعلومات حول عشيرة سليقاني خلال حقبة البحث قليلة جداً، وأول ذكر لها كناحية تابعة لقضاء زاخو تعود إلى عام 1889/1306¹⁵⁴، كانت سليقاني الناحية الوحيدة التابعة لقضاء زاخو حتى عام 1893 عندما اعيد ربط ناحية سندي گلي إلى قضاء زاخو -كما أشرنا-. ولكن الغريب ان سالنات الدولة العثمانية استمرت على ذكر ناحية سليقاني باعتبارها الناحية الوحيدة التابعة لقضاء زاخو حتى عام 1909! وكانت تتشكل من 109 قرية وفي عام 1909/1327 ارتفعت عدد قرى ناحية سليقاني إلى 110 قرية¹⁵⁵.

وعلى نقيض سالنات الدولة العثمانية لم يذكر سالنامه ولاية الموصل لعام 1894/1312 اسم ناحية سليقاني واكتفت بذكر ناحية سندي گلي بعدها الناحية الوحيدة التابعة لقضاء زاخو¹⁵⁶، ويدل ذلك على وجود ارتباط شديد وعدم التنسيق بين معدي سالنات الدولة وسالنامه الموصل. ولكن في 1907/1325 ذكرت سالنامه الموصل ولأول مرة اسم سليقاني إلى جانب سندي گلي بعدهما ناحيتين تابعتين لقضاء زاخو¹⁵⁷. وهي المرة الأولى تتحدث فيها احدى الاصدارات العثمانية عن وجود ناحيتين تابعتين لزاخو وليس ناحية واحدة! فجميع الاصدارات السابقة اكتفت بذكر ناحية واحدة فقط اما سندي گلي أو سليقاني¹⁵⁸.

وفي عام 1915 وبالتزامن مع اعادة تشكيل ناحية سندي گلي اعيد تشكيل ناحية سليقاني ايضاً، فقد ورد في تقرير وكيل والي الموصل في 26 ربيع الآخر 1323/ آذار 1915 إلى وزارة الداخلية معلومات حول نية إدارة ولاية الموصل على اعادة تشكيل ناحية سليقاني مع ابقائها مرتبطة بقضاء زاخو، وقد ورد في التقرير اسماء 44 قرية عائدة لناحية سليقاني واقترح اختيار قرية (گرشين) مركز للناحية بسبب موقعها المناسب الواقعة وسط ارض سهلية¹⁵⁹.

20. ينظر: Kiliç, Orhan, 18 Yüzyilin ilk yarısında Osmanlı Devletinin İdari Taksimati (Eyalet ve Sancak Tevcihati), Elazığ: 1997, s.70.
21. Eyni Eser, s.73.
22. حول أوضاع بهدينان بعد سقوط إمارتها ينظر: كامران عبد الصمد الدوسكي، بهدينان في أواخر العهد العثماني 1876-1914، بنكهة توي زئي نه وه، (اربيل: 2007)، ص 47-50.
23. Fatih Gencer, Merkezıyetci İdari Düzenlemeler Bağlamında Bedirhan Olayı, Doktora Tezi, Sosyal Bilimler Enstitüsü, Tarih Anabilim Dalı, Ankara Üniversitesi, 2010, s.78.
24. Mehmet Zeki Pakalin, Osmanlı Tarihi Deyimleri ve Terimleri sozluđu, devlet kitapları, (İstanbul:1983), Cilt:2, s.639.
25. A-MKT, D.no13, G.no 71.
26. Pakalin. A.G.E, Cilt:2 s.586.
27. Kurt Tarihi Arismaları, A.G.E s.100-101.
28. في عام 1848 ألقت العمدية والعقرة بولاية هكاري و بقيت زاخو تابعة لولاية الموصل. ينظر: الدوسكي، المصدر السابق، ص 48.
29. لم يرد اسم زاخو بشكل صريح في جميع سالنامات الدولة العثمانية لغاية عام 1856. الا ان وجود سنجق الموصل في ولاية كوردستان يدل على تبعية زاخو للولاية المذكورة. ينظر:
- Osmanlı Kurdistan , s99-108.
30. Irade- Meclisi Vala (I.MVL). D.no.235, G. no.8214.
31. I.MVL. D.no.254, G.no.9273-3.
32. Sararat- Mektubi Meclisi Vala. (A- MKT. MVL), D.no.254, G.no. 9374-1.
33. I.MVL, D.no.259, G.no.30.
34. Sararat- MektubiUmumi Vilayet, (A-MKT. UM). D. no 127, G.no.22.
35. سالنامه دولت عليه، دفعة:8، سنة 1270، ص82.
36. Kurt Tarihi Arismaları, Osmanlı Kurdistan, bgst Yayinlari, Istanbul: 2011, s. 105-106.
37. ينظر سالنامه كوردستان لعام 1856/1272 في: Osmanlı Kurdistan , s.109.
38. كانت سنجق ماردين يتكون من أقضية: مركز ماردين، قوجحصار، زاخو، جزيرة العمرية، نصيبين، نواحي عاليات، آرتاور، بوهران، حاجي بهرام، مديار، صاور، سوركي و عمركان. ينظر: سالنامه دولت عليه، دفعة:10، سنة 1274/1857، ص 113 "سالنامه دولت عليه، دفعة: 12، سنة 1276/1859، ص113.
39. Osmanlı Kurdistan , s109-126.
40. على سبيل المثال ينظر: سالنامه دولت عليه، دفعة:10، سنة 1274، ص113 "سالنامه دولت عليه، دفعة: 12، سنة 1276، ص144.
41. A-MKT, MVL, D.no.120, G.no. 36.
42. كانت موصل سنجقاً تابعة لولاية وان منذ عام 1856. وفي 1867 فك ارتباطها عن وان والحق بولاية بغداد. ينظر: Mehmet Zeydin Yıldız, XIX. Yuzyilinda Hakkarinin İdari Yapisi, s.13
43. سجي قحطان محمد علي، الإدارة العثمانية في الموصل 1834-1879، رسالة ماجستير، كلية الآداب، جامعة الموصل، 2002، ص52.
44. ينظر: سالنامه دولت عليه، دفعة: 24، سنة 1286، ص203.
5. حكومت: وهي سناجق تتمتع بأكبر مستوى من الاستقلالية، وهي تلك السناجق التي كانت تدار من قبل اسر كوردية حاكمة أعلنت ولايتها للدولة العثمانية بعد معركة جالديران، او تلك التي أعلنت الولاء أثناء الحملات العثمانية اللاحقة في عهد السلطان سليمان القانوني. وتسجل هذه السناجق في الدفاتر الرسمية باسم (حكومت) والرئيس الإداري لهذه السناجق يسمى بـ(حاكم). ينظر: عيني علي افندي، قوانين آل عثمان در خلاصه مضامين دفتر ديوان، تصوير أفكار غزته خانه سي، (استانبول: 1280)، ص 30. ينظر ايضاً:
- Kiliç, 18 Yüzyilin İlk Yarısında Osmanlı Devletinin İdari Taksimati (Eyalet ve Sancak Tevcihati), Elazığ: 1997, s.10.
6. Ahmet Gunduz, Osmanlı İdaresinde Musul, Doktora Tezi, Sosyal Bilimler Enstitüsü, Firat Üniversitesi, Elazığ: 1998, s. 241-242.
7. أمر إلى أمير هكاري زينل بك في شوال 981هـ/ كانون الثاني 1572م. دفتر مهمة رقم: 23، حكم رقم: 628، ص291.
8. أمر إلى أمير جزيرة بدر بك في 10 جمادي الأول 983/ 16 آب 1575م. دفتر مهمة: 26، حكم رقم: 654، ص228.
9. Kamil Kepeci- Ruus Defteri (KK.d), Defter no. 262, S.128;
10. أمر إلى أمير زاخو بهرام بك في 3 ربيع الأول 994هـ/ 31 كانون الثاني 1588م. دفتر مهمة رقم: 60، حكم رقم: 514، ص217.
11. أمر إلى مستحفظ دياربكر الوزير دلاور باشا في 11 ربيع الثاني 1025هـ/ 27 نيسان 1616. دفتر مهمة رقم: 81، حكم رقم: 158.
12. على سبيل المثال ينظر: KK.D , no 262, s.128، أمر إلى أمير هكاري زينل بك في شوال 981هـ/ كانون الثاني 1572م. دفتر مهمة رقم: 23، حكم رقم: 628، ص291.
- Gunduz, A.G.E, S241.
- علي شاكرك علي، ولاية الموصل في القرن السادس عشر، أطروحة الدكتوراه، كلية الآداب، جامعة الموصل: 1992، ص114.
13. علي، المصدر السابق، ص 114.
14. المصدر نفسه.
15. أمر إلى والي دياربكر في 996هـ/ 1588م. دفتر مهمة رقم: 64، حكم رقم: 291، ص107.
16. Gunduz, A.G.E, s.46-47.
17. Evliya çelebi sıyahatnamesi, hazırlayanlar: Seyit Ali Kahraman, Yücel Dağlı, (İstanbul:2000), s.304.
18. يورتلق وواجلق): وهي تلك السناجق التي تتمتع بالحكم الوراثي. ورد تعريف هذه السناجق في المصادر على النحو الآتي: انها سناجق وجهت إلى عدد من الأمراء الكورد أثناء الفتح، اي انها سناجق عثمانية لكن الفرق هو ان الحكم فيها وراثي، ولا يخضع أمرائها للعزل والتنصيب، وعند وفاة الأمير ينتقل الحكم فيها إلى احد ابنائه، الا ان ابواب إيراداته تخضع للأحصاء والتسجيل، ويوجد فيها الزعامات والتيمار، اي ان اسلوب الاقطاع العسكري العثماني يطبق فيها، وفي اوقات الحروب يشارك أميرها مع بقية أمراء السناجق تحت راية والي الولاية، واذا ما تخلف الأمير من اداء هذا الواجب تقوم الدولة بعزله وتوجه الحكم فيها إلى شخص آخر من نفس الاسرة، اما في حالة عدم وجود فرد من الاسرة فان السنجق سيوجه إلى أمير عثماني ويتحول السنجق إلى سنجق عثماني تقليدي وتطبق فيها جميع القوانين والإجراءات العثمانية بشكل مباشر. ينظر:
- Hezarfen Huseyin Effendi, Telhisul-Beyan Fi Kavanin-i Al-i Osman, Hazırlayan: Sevim İlğürel, Türk Tarih Kurumu, (Ankara:1998), s.132
19. Eyni Eser, s.305.

70. DH. MKT, D.no.1547, G. no.52.
71. سالنامه دولت عليه، دفعة: 44، سنة 1306، ص455.
72. سالنامه ولاية الموصل، دفعة: 46، سنة 1308، ص108.
73. سالنامه ولاية الموصل، دفعة: 48، سنة 1310، ص156.
74. Babiali Evrak Odasi, (BEO), D.no.238, G. no.17816.
- ينظر ايضاً: سالنامه دولت عليه، دفعة: 47، سنة 1309، ص491.
75. BEO, D.no.334, G. no.24898.
76. سالنامه دولت عليه، دفعة: 47، سنة 1309، ص531.
77. DH. MKT, D.no.183, G. no.30.
78. DH. MKT, D.no.183, G. no.39.
79. DH. MKT, D.no.264, G. no.14.
80. DH. MKT, D.no.299, G. no.30.
81. DH. MKT, D.no.327, G. no.31.
82. سالنامه دولت عليه، دفعة: 52، سنة 1313، ص578 "سالنامه ولاية الموصل لسنة 1313، ص151.
83. DH. MKT, D.no.343, G. no.52.
84. BEO, D.no.747, G. no.55982.
85. سالنامه دولت عليه، دفعة: 53، سنة 1314، ص109.
86. BEO, D.no.844, G. no.63261.
87. I.DH, D.no.1339, G. no.7-3.
88. BEO, D.no.1143, G. no.85714.
89. DH. MKT, D.no.217, G. no.88.
90. DH. MKT, D.no.2108, G. no.10.
91. سالنامه دولت عليه، دفعة: 56، سنة 1317، ص410.
92. سالنامه دولت عليه، دفعة: 57، سنة 1318، ص456.
93. DH. MKT, D.no.2339, G. no.113; DH. MKT, D.no.2341, G. no.85.
94. DH. MKT, D.no.2368, G. no.104.
95. DH. MKT, D.no.2339, G. no.113.
96. DH. MKT, D.no.2378, G. no.102.
97. DH. MKT, D.no.2438, G. no.105.
98. DH. MKT, D.no.2455, G. no.49.
99. DH. MKT, D.no.2460, G. no.38.
100. سالنامه دولت عليه، دفعة: 58، سنة 1319، ص504.
101. DH. MKT, D.no.2558, G. no.19.
102. DH. MKT, D.no.2581, G. no.52.
103. BEO, D.no.1793, G. no.134444.
104. BEO, D.no.1860, G. no.139471.
105. BEO, D.no.1914, G. no.143478-1.
106. الدوسكي، المصدر السابق، ص203.
107. ¹DH. MKT, D.no.881, G. no.27.
108. ¹DH. MKT, D.no.967, G. no.51.
109. ¹DH. MKT, D.no.999, G. no.42.
110. سالنامه دولت عليه، دفعة: 54، سنة 1314، ص109.
111. DH. MKT, D.no.1154, G. no.20; BEO, D.no.2975, G. no.223064.
112. سالنامه دولت عليه، دفعة: 64، سنة 1325، ص719.
113. سالنامه ولاية الموصل لسنة 1325، ص197.
114. DH. MKT, D.no.1202, G. no.66.
115. سالنامه دولت عليه، دفعة: 65، سنة 1326، ص726.
116. DH. MKT, D.no.2632, G. no.29.
117. BEO, D.no.3436, G. no.257627.
118. BEO, D.no.3518, G. no.263831.
119. BEO, D.no.3795, G. no.284623.
120. BEO, D.no.3819, G. no.286412.
121. BEO, D.no.4159, G. no.311873.
45. ايضاً: جميل موسى النجار، الادارة العثمانية في ولاية بغداد، دار الشؤون الثقافية العامة، (بغداد: 2001)، ص117.
46. محمد علي، المصدر السابق، ص54.
47. في الوثائق العثمانية هنالك أدلة كثيرة على ذلك، ولكن على سبيل المثال لا الحصر ينظر قانوننامه السلطان سليمان القانوني لعام 1522 حيث ورد فيها اسماء العديد من المدن والبلدات الكوردية باعتبارها "اقلية تابعة لولاية ديار بكر". ينظر: Çakar, Enver, Kanuni sultan Suleyman Kanun-namesine göre 1522 yilinde Osmanli Imparatorluğunda Idari Taksimati, Firat Üniversitesi Sosyal Bilimleri Dergisi, cilt.12, no.1, (Elazığ:2002), s277-278.
48. Gencer, A.G.E, s78.
49. A.MKT, D.no 13, G.no 71.
50. Gencer, A.G.E, s.176.
51. Sararat- Mektubi Kalami Nazarat ve Devayir, (A.MKT, NZD), D.no.57, G. no.2-1.
52. A.MKT, NZD, D.no.64, G. no.77-1.
53. مجلس والا تأسس في 27 ذي الحجة 1253هـ/ 24 آذار 1838م. وهي من المؤسسات التي استحدثت في فترة التنظيمات العثمانية ومهمته الاساسية كانت إصدار القوانين الجديدة ومحاكمة الموظفين الحكوميين وفي اوقات الحاجة منح الاستشارات إلى الدولة. للمزيد ينظر: Başbakanlik DevletArşivleriGenelMüdürlüğü, Başbakanlik Osmanli ArşiviRehberi, YayınNo.108, Istanbul: 2010, s.223.
54. A.MKT, MVL, D.no.62, G. no.49-1.
55. Sararat- Taşrifat Kalemi, (A, TŞF), , D.no.15, G. no.52.
56. A.MKT, NZD, D.no.88, G. no.32; ATŞF, D.no.16, G. no.46.
57. محمد ثريا ، سجل عثماني يا خود تذكره مشاهير عثماني، مطبعة عامر، (استانبول: 1308)، ج2، ص177-178.
58. عزالدين شير ابن الامير سيف الدين ابن الامير عبدال بك، وهو ابن عم الأمير بدرخان بك، عين متسلماً على جزيرة بوتان بعد اخماد حركة الامير بدرخان بك عام 1947. وخلال الحرب العثمانية الروسية (1854-1853) المعروفة بحرب قزم قاد حركة مناهضة لسياسة الدولة العثمانية، وقد انتهت حركته في نهاية عام 1854 و نفي عزالدين شير بك الى مدينة استانبول. للمزيد عن حركته ينظر: سينان هاكان، كورد و بهر خودانه كانی 1867-1817، وهرگئران: بهكر شوانی، نهكادی می ای كوردی، (هولنر: 2012)، ل 288.
59. A.MKT, MVL, D.no.70, G. no.36-1.
60. A.MKT, MVL, D.no.104, G. no.66.
61. Tahir Sezen, Osmanli Yer Adilari, (Ankara: 2006), s.279
62. ورد ذكره في صفر 1277/ تمز-آب 1860 بوصفه "قائم مقام زاخو السابق". ينظر: DVN, D.no.156, G. no.15. A.
63. A.MKT, MVL, D.no.103, G. no.88.
64. A.MKT, UM, D.no.484, G. no.21.
65. جل آغا ناحية تابعة لمنطقة ديريك (المالكية) التابعة لمحافظة الحسكة، تم تغير اسم الناحية الى (الجوادية) في اطار سياسة التعريب. ينظر: د.علي صالح ميراني، الجزيرة العليا -الحسكة- في ضوء كتابات الرحالة والوثائق، الاكاديمية الكوردية، (اربيل: 2016)، ص32.
66. A.MKT, MVL, D.no.130, G. no.98.
67. سالنامه ولاية بغداد، دفعة: 1، سنة 1292، ص85.
68. نقلًا عن: الدوسكي، المصدر السابق، ص 203.
69. Dahiliye Mektubati, (DH. MKT), D.no.1460, G. no.20.

137. ورد ذلك عرضاً في وثيقة عثمانية . ينظر: DH. MKT, D.no.1398, G. no.17.
138. DH. MKT, D.no.1347, G. no.59.
139. وردت اسماء النواحي التابعة لقضاء بيت الشباب كالآتي: گلي، سندي، كوران، گويان، مامخوران، زريكي ﴿ژريكي﴾، پروسان. ينظر: سالنامه دولت عليه، دفعه 41، سنة 1303، ص55 "سالنامه دولت عليه، دفعه 42، سنة 1304، ص56" سالنامه دولت عليه، سالنامه دولت عليه، دفعه 43، سنة 1305، ص53.
140. وردت اسماء النواحي التابعة لسنجق موصل كالآتي: تلعفر، شيخان، سندي، عشائر سبعة و مزوري. ينظر: سالنامه 1303، ص66، سالنامه 1304، ص68، سالنامه 1305، ص64.
141. I.DH, D.no.1302, G. no.32-2.
142. DH. MKT, D.no.2023, G. no.41.
143. Irade Dahiliye, (I. DH), D.no.1302, G. no.32-1.
144. I.DH, D.no.1302, G. no.32-2.
145. يشمل ذلك جميع سالنات الدولة لسنوات 1311-1327. على سبيل المثال ينظر: سالنامه دولت عليه، دفعه 49، سنة 1311، ص531 "سالنامه دولت عليه، دفعه 66، سنة 1327، ص790.
146. سالنامه ولاية الموصل، سنة 1312، ص152.
147. DH. MKT, D.no.2341, G. no.85.
148. DH. MKT, D.no.881, G. no.27.
149. DH, I,UM.EK, D.no.92, G. no.23-3.
150. DH, I,UM.EK, D.no.92, G. no.23-2.
151. امر إلى والي دياربكر في 22 شعبان 967هـ/ 17 أيار 1560م. دفتر مهمة رقم: 3، حكم رقم 1142، ص507.
152. أمر إلى والي دياربكر في 3 شوال 981هـ/ 25 كانون الأول 1571. دفتر مهمة رقم: 23، حكم رقم: 627، ص290.
153. A.G.E, CILT: 4, s.304.
154. سالنامه دولت عليه، دفعه 44، سنة 1306، ص455.
155. ينظر سالنات الدولة عليه لسنوات 1311-1327.
156. سالنامه ولاية الموصل، سنة 1312، ص152.
157. سالنامه ولاية الموصل، سنة 1325، ص197.
158. في سالنات الدولة لسنوات 1306-1327 / 1889-1907 ورد ذكر ناحية سليشاني فقط، ووفي سالنامه الموصل لسنتي 1308-1310 / 1890-1892 لم يرد ذكر اي ناحية تابعة لقضاء زاخو. وأكتفت سالنامه موصل لعام 1312 / 1894 بذكر ناحية سندي گلي فقط.
159. DH, I,UM.EK, D.no.92, G. no.23-3.
160. DH, I,UM.EK, D.no.92, G. no.23-2.
- 161.
122. سالنامه دولت عليه، دفعه: 67، سنة 1327، ص790 "سالنامه ولاية الموصل 1330، ص212.
123. ¹BEO, D.no.4159, G. no.311873.
124. ¹BEO, D.no.4414, G. no.331046.
- في اذار 1918 عين مسعود بك قائممقاماً في رواندوز. ينظر: BEO, D.no.4503, G. no.337718.
125. BEO, D.no.4422, G. no.331602.
126. BEO, D.no.4460, G. no.334473.
127. زرار صديق توفيق، القبائل والزعامات القبلية الكردية في العصر الوسيط، موكراني، (اربييل: 2007)، ص113.
128. أمر إلى والي دياربكر في 3 شوال 981هـ/ 25 كانون الأول 1574م، دفتر مهمة رقم: 23، حكم رقم: 627، ص290.
129. عشيرت سنجقي: وهي السناجق التي عهدت ادارتها إلى زعماء العشائر الكردية، ويعرف هذا النوع باسم سنجق العشيرة (عشيرت سنجقي)، وتكون في المناطق التي تحتاج فيها إلى تلك الزعامات لضبط الامن والنظام فيها. ويسمى زعيم هذه الوحدة باسم (مير عشيرت)، ويشارك في الحروب تحت راية السنجق بك الذي يتبعه، لكنه يتمتع بصلاحيات (يورتلقي وواجقلق - الحكم الوراثي) في اطار عشيرته، وعند وفاته يتحول الحكم في العشيرة إلى ابنائه او احد أقربائه. ينظر: خلّيل على مراد، المفهوم الاداري و الجغرافي لمصطلح كردستان في مصادر العهد العثماني، گوفارا ژري، ژماره: 5، سال: 5، (سليمان: 2013)، ص35.
130. Evliya çelebi , A.G.E, Cilt: 4,S.304.
131. كاتب جلبي، جهان نما (مع ملاحق ابراهيم متفرقة)، مطبعة الأميرية، (القسطنطينية: 1145)، ص367.
132. هناك أدلة وقرائن كثيرة على ذلك ولعل ابرزها هو ما عرف به العلامة حسن بن ابوبكر السندي صاحب كتاب في العقائد والسيرة، فهو كما يقول بنفسه "حسن ابن ابوبكر النزدوري قرية و الگلي عشيرة والسندي قبيلة". للأسف لايعرف وقت تأليف الكتاب بسبب عدم وجود تاريخ عليها. وقد ذكر الأستاذ محمد علي القرداغي في تعليقه على هذا الكتاب بانه من الكتب "القديمة". ينظر: القرداغي، محمد علي، كنوز الكرد في خزائن دار المخطوطات العراقية، الاكاديمية الكردية، (اربييل: 2014)، ج2، ص74.
133. أمر إلى أمير هكاري زينل بك في شوال 981هـ/ كانون الثاني 1572م. دفتر مهمة رقم: 23، حكم رقم: 628، ص291.
134. DH. MKT, D.no.70, G. no.36.
135. سالنامه دولت عليه ، دفعه 36، سنة 1298، ص88.
136. سالنامه دولت عليه، دفعه 32، سنة 1301، ص56-57.

قهزا زاخو د دابهشكاريين كارگيريين عوسمانيدا 1842-1918

پوخته:

د سهردهمې نوکه دا، زاخو ئيك ژباڅيزين هره گرنگين كوردستاني، په، وئغه ژبه جهي وي يي جيوستراتيژي هوا دكهينه نزيكي هيتا سنورييا دناقبره دهولهتتير عراق، توركييا وسوريادا. وئغه جهي جوگرافي وهكريه كو زاخو ببيتته ئيك ژسهنترين مهنين نابوري، چونكه هود دهروازيا سهرهكيا پهيوهنديين بازركانين كوردستاني په دگل جيهانا زدهرفه، هغه زندهباري دهولهمنديا وي ب سامانين چاندين و كانزايي ه. ژلايهكي ديقه، زاخو باڅيرهكي كهفناره وخوداني شارستانيه كا گرنكه د دهقرا بههديناندا، بهلي هغه ديروكي هاتا نوكه پووتهدانه كا ژ ههژي كهفناي و پلهيا خوه يا بهرز نهديتته. هغه هكولينه ههولهكه كو ب ريكا بهلگهنامهين عوسمانين رهسهن و بهلافوكين فهرمين عوسماني بهحسي وهرارا ديروكا زاخو ژلايي كارگيريه ههر ژ سهردهمې كهفتنا ميرگهها بههدينان ل سالا 1842 ههتا زالبوونا دهستهلاتا بريتانيا ل كوردستاتا باشور و باڅيري زاخو بكهت، وروناهي بهردهته سهر جهي زاخو دويلايهت و سهنجهقين عوسمانيدا، ههروهسا پيزانينين زندهتر سهبارهت دامهزاندنا قايمهقاميا زاخو وهو ناحيهين سهر ب ويغه پيشكيش بكهت. پهيقين سهرهكي: قهزا زاخو، دابهشكاريين كارگيري، دهولهتا عوسماني.

Sub-Governorate of Zakho in the Ottoman Administrative Divisions 1842- 1914

Abstract:

Zakho city was a key Kurdish town at the very critical time in the light of its geostrategic position, which is situated in the borders of Mosul between the states of Iraq, Turkey and Syria. Also, the geographical position of this city made it a big economic center in addition it's a main door of dealing trade between Kurdistan and foreign world. Although , it is a wealthy in agriculture and metallic revenues.

On the other hand, Zakho is an ancient town and it's a center of crucial civilization in the Badhdinan areas. The history of this city has not been taken into an account that connected its past to its recent position.

Hence, this study is used some original Ottoman documents and official Ottoman statements, which are showed the development of Zakho position in the Ottoman administration divisions from the end of Bahdinan emirate in 1842 to the British control over south Kurdistan and Zakho town in 1918, likewise, sheet light on the Zakho position in banner (wilayat), districts (Sanjaks), establishing of sub-governorate of district of Zakho and other sub-district which were belonged to Zakho county.

Keywords: Sub-Governorate of Zakho, Ottoman, Administrative Divisions.